المذهب المالكي
والسلطات المتعاقبة في الجزائر

الدكتور/ مسعود بن موسى فلوسي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم
- جامعة باتنة-

تمهيد:

كان من الطبيعي أن يدين الجزائريون بعد الفتح الإسلامي بما وصل إليهم من تعاليم الإسلام التي أخذوها من الفاتحين الأوائل، كما كان من الطبيعي أن تكون تلك التعاليم غير مصبوغة بالطابع المذهبي، وإنما مرتبطة مباشرة بنصوص القرآن والسنة والمأثور عن الصحابة والتابعين.

وكان المذهب الحنفي قد انتشر في إفريقية، بداية من تونس، وغلب عليها.

وقد ظل الأمر كذلك حتى حل بين أهل المغرب المولى إدريس بن عبد الله الكامل ابن الحسن المثنى، وذلك سنة 172 هـ، 788 م، حيث أسس دولة الأدارسة بالمغرب، وذكر لهم فضل مالك ومزيته على العلم، وأنه ممن روى عنه والده عبد الله وحضر بيعة أخيه (النفس الزكية) بالخلافة، وأنه كان يراه أحق بها وأجدر من أبي جعفر المنصور العباسي، وجاءهم أيضا بالموطأ وقال لهم: نحن أحق باتباع مذهب مالك، فقلده الناس واتبعوه. هذا ما يقرره الشيخ عبد الرحمن الجيلالي [1].

لكن صاحب (رياض النفوس) يقرر غير ذلك، ويؤكد أن المذهب المالكي قد عرف طريقه نحو بلاد إفريقية والغرب الإسلامي على يد أبي الحسن علي بن زياد التونسي العبسي تلميذ مالك، هذا الأخير كان أول من أدخل بلاد المغرب الموطأ وفسر

لأهلها قول مالك ولم يكونوا يعرفونه من قبل(2)، وقد توفي علي بن زياد سنة 183 هـ، 800م، أي بعد وفاة إدريس بست سنوات فقط.

وقصة ذلك؛ أن علي بن زياد هذا كان من الرعيل الأول من المغاربة الذين ارتحلوا لطلب العلم إلى الحجاز، وأخذ هناك عن عالم المدينة المنورة الإمام مالك بن أنس، حيث سمع منه الموطأ وفتاوى ومسائل. كما أخذ عن كل من سفيان الثوري والليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهم.

وبعد عودته من رحلته إلى المشرق العربي، حمل معه (موطأ) الإمام مالك و(جامع) سفيان الثوري. وجلس للتدريس وإفادة طلبة العلم، وذلك من خلال الموطأ، الذي كان يقوم بشرحه واستخراج الأحكام من أحاديثه.

قال الشيخ الشاذلي النيفر: "وهذه المدرسة التي وضع لبنتها علي بن زياد وهي مدرسة مالك بن أنس، فهو الذي أدخل مذهبه هذه الديار المغربية وعرف به وشرحه للناس وبين قواعده حتى اقتنعت به الأفكار ولم يجتذبها إليه بسلطان ولا نفوذ"(3).

وقد كان ممن تتلمذ على يد علي بن زياد في تونس بعد عودته؛ كل من البهلول بن راشد وعبد الله بن غانم وعبد الله بن فروخ (ت 176 هـ)، حيث أخذوا عنه موطأ مالك والجامع الكبير لسفيان الثوري. ثم بدا بعد ذلك لهؤلاء الثلاثة أن يرتحلوا إلى المشرق وهناك أخذوا الكتابين عن الإمام مالك والإمام سفيان الثوري مباشرة. وبعد عودهم إلى إفريقيا جلسوا للتدريس والتعليم والتفقيه على المذهب المالكي(4).

وإضافة إلى هؤلاء العلماء الثلاثة؛ كان هناك عدد آخر من العلماء تتلمذوا هم الآخرون على الإمام مالك، وساهموا في نشر مذهبه بإفريقية، ومنهم: ابن أشرس الأنصاري، وأبو علي بن شقران بن علي القيرواني (ت 186 هـ)، وأبو محمد عبد الله

بن عمر بن غانم الرعيني (ت 191 هـ)، وأسد بن الفرات (ت 213 هـ)، وأبو خارجة عنبسة بن خارجة الغافقي (ت 220 هـ)، وأبو محمد عبد الله بن أبي حسان اليحصبي (ت 229 هـ)، وأبو عبد الرحمن بن ثوبان الرعيني (ت 190 هـ)، وصقلاب بن زياد الهمداني (ت 193 هـ)، وأبو عون معاوية بن الفضل الصمادحي (ت 199 هـ)، وأبو عثمان المعافري، ويزيد بن محمد الجمحي، وعمر بن الحكم اللخمي، وأبو القاسم الزواوي، وأبو الخطاب محمد بن عبد الأعلى الكندي، وعمر بن سمك بن حميد، وأبو طالب الأبزاري، وأبو عبد الله بن زرارة، وأبو الحجاج الأزدي (ت 237 هـ)، والحارث بن أسد القفصي، وعبد المؤمن بن المستنير الجزري، وعلي بن يونس الليثي، وغيرهم.. وهؤلاء كلهم تتلمذوا لمالك وأخذوا عنه مباشرة، فلما عادوا إلى القيروان بثوا علمهم بين الناس، وما زال المذهب ينتشر ويتسع امتداده، إلى أن جاء سحنون بن سعد المتوفى عام 234 هـ، 848 م، فغلب في أيامه، وفض حلق المخالفين[5].

قال القاضي عياض رحمه الله: "وأما إفريقية وما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين [يعني بهم الأحناف] إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه وفض حلق المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه، فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا"[6].

وكان الفقيه سحنون هذا ومعه الفقيه ابن سعيد التنوخي، قد تتلمذ عليهما عدد من الجزائريين في القيروان، وهم الذين انطلقوا بعد ذلك بالمذهب المالكي ونشروه في أمهات المدن الرئيسية بالجزائر، نذكر من أولئك الجزائريين: النعمان بن المنذر بمجانة،

وكان من الزهاد، قيل أن أستاذه سحنون عرض عليه القضاء فامتنع. وعلي بن الصبار قاضي ميلة، تلميذ سعيد بن الحداد المتخرج من مدرسة سحنون، والذي اشتهر بنشر مذهب مالك، حيث إنه كان أفقه وأعلم أهل زمانه(7).

هذا، وقد شهدت الجزائر منذ الفتح الإسلامي، تعاقب عدد من السلطات السياسية على حكمها، وكل واحدة من هذه السلطات كان لها موقف من المذهب المالكي، إن إيجابا أو سلبا، أو حيادا.

ونحاول فيما يلي تتبع حال المذهب المالكي في الجزائر عبر التاريخ، وموقف السلطات السياسية للدول المتعاقبة على حكم الجزائر من هذا المذهب:

1- الدولة الرستمية (160. 296هـ/ 776. 909م):

تعتبر الدولة الرستمية الإباضية أول دولة مستقلة تقوم في بلاد الجزائر، وقد أسسها عبد الرحمن بن رستم في تاهرت سنة 160 هـ. وقد امتدت رقعتها الجغرافية على كامل بلاد الجزائر، ما عدا ولاية الزاب وناحية تلمسان.

وقد ازدهرت الحياة في مجالاتها المختلفة على عهد الرستميين وتأسست حضارة عم خيرها على كامل الرعية(8).

وعلى الرغم من أن الدولة الرستمية التي اتخذت من تيهرت عاصمة لها، قد تأسست أساسا على المذهب الإباضي، إلا أنها لم تتخذ موقف العداء من المذهب المالكي، وإنما أخذت منه موقف المتسامح.

ولعل السر في ذلك يرجع إلى أن مؤسسي هذه الدولة وحكامها كانوا فقهاء وعلماء، وذلك ما حملهم على تقبل المذاهب الإسلامية الأخرى والسماح بوجودها.

لذلك يمثل عهد الدولة الرستمية بالجزائر فترة تنافس بين فقهاء المذاهب الموجــودة وقتئذ بالمغرب العربي، كالإباضية والحنفية والمالكية.

وكانت لفقهاء هذه المذاهب حلقات علم تُعقد في مساجد تيهرت.

وقد اشتهر من فقهاء المالكية في تيهرت على العهد الرستمي؛ الإمام ابن الصــغير التهيرتي، الذي كان فقيها إلى جانب كونه مؤرخا، وكان يناظر فقهــاء الإباضــية في مسائل فقهية بحتة. من ذلك أنه كانت له محاجات وجدال مع الشيخ الإباضي أبي ربيع سليمان في مسألة خيار البنت البكر الصَغيرة في الزواج بعد أن تدرك[9].

كما اشتهر من فقهاء المالكية؛ الإمام أبو الفضل العبــاس بــن محمــد الصــواف الغدامسي، الذي اجتمع فيه ما تفرق في غيره من الأوصاف الجميلة، فقد كان متبعـا للعلم. توفي سنة 309 هـــ.

وقد كانت الحركة الفكرية في المغرب بعامة على عهد الرســتميين حركــة قويــة نشيطة، تميزت بالتسامح الفكري وحرية إبداء الرأي، وهو ما جعلها أكثر ما خــدمت فقه الإمام مالك من جهة، ومن جهة أخرى فقه الإباضية[10].

2- الدولة الإدريسية (172. 311هـ/ 788. 923م):

إلى جانب الدولة الرستمية، تأسست على حدودها الغربية دولة مستقلة جديــدة، هي الدولة الإدريسية.. وتنتسب الدولة الإدريسية إلى إدريس الأكبر بــن عبــد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكــرم وجهه. وكان إدريس هذا قد نجا بنفسه من اضطهاد العباسيين، وكان قد علم بضعف سلطاهم على المغرب، فقصده ونزل منه بمدينة (وليلى) بالمغرب الأقصــى، فصــادف

تعطش أهله إلى تأسيس دولة مستقلة. لذلك استثمر هذه الفرصة فأنشأ الدولة الإدريسية بالمغرب.

وقد كان جزء من الجزائر تحت نفوذ هذه الدولة، حيث إذا نظرنا إلى حدود الجزائر الإدريسية وجدناها لا تتعدى من جهة الشمال الشرقي مدينة وهران ونهر شلف، ومن جهة الجنوب سهول غريس بناحية معسكر إلى جبال مديونة قبلي فاس، وتمتد على الساحل من الريف غربا إلى أرض الحضنة شرقا، ثم تعود بناحية تنس غربا وجنوب شلف إلى مليانة وتنتهي بمتيجة.

في عهد الدولة الإدريسية هذه، شهد المذهب المالكي ازدهاره الكبير على يد إدريس الأول، الذي ما أن اطمأن لتدعيم أركان دولته وتوطيد دعائم ملكه، حتى نهض إلى مناقضة الخوارج والمعتزلة وجمع الناس على عقيدة السلف، ودعاهم إلى الاقتصار على مذهب الإمام مالك، وجاءهم بالموطأ فنشره بينهم، وكان يقول: نحن أحق باتباع مذهب مالك وقراءة كتابه، وذلك لرواية الإمام في الموطأ عن والده عبد الله الكامل، وكذلك لما كان يراه مالك أيضا ويفتي به من خلع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور وصحة البيعة لمحمد النفس الزكية شقيق إدريس.

وقد انتشر المذهب المالكي في ذلك العهد بالمغربين الأقصى (مراكش) والأوسط (الجزائر)، بعد انتشاره في المغرب الأدنى (تونس) كما سبق، كما انتشرت قراءة نافع كذلك، لأن الإمام مالك اختار تلك القراءة[11].

وقد اشتهر من فقهاء الجزائر على عهد هذه الدولة؛ الحافظ الحجة والفقيه الضليع، الفضل بن سلمة بن جرير الجهني البجائي، الذي تخرج على يديه جم غفير من ذوي

المكانة العلمية والتحقيق العلمي. وله من التآليف: مختصر المدونة والواضحة والموازية، وله كتاب جمع فيه مسائل الموازية والمستخرجة. توفي رحمه الله سنة 319 هـ/931م.

3- الدولة الأغلبية (184. 296هـ/ 800. 909م):

إذا كانت الدولة الإدريسية قد تأسست على الحدود الغربية من الدولة الرستمية، فقد تأسست كذلك على حدودها الشرقية دولة أخرى، هي الدولة الأغلبية.

وتنتسب الدولة الأغلبية إلى إبراهيم بن أبي العرب الأغلب بن سالم التميمي، الذي أسند إليه الخليفة العباسي هارون الرشيد ولاية إفريقية، فكان أن قام بتأسيس دولته في القيروان سنة 184 هـ، مستقلا بذلك عن السلطة المركزية العباسية في بغداد.

وكان مما يتبع سلطة الدولة الأغلبية، منطقة الزاب الجزائرية، التي كان لها وال خاص يتم تعيينه من قبل الخليفة.

ومما يُذكر للحكام الأغالبة؛ أنهم كانوا يُنَشِّطون العلماء ويساعدونهم على تلقي العلم وبثه بالتآليف والتدريس والدعاية. فقد أحدثوا الحلقات بالجوامع للتدريس وأسسوا قصور الرباطات، التي بلغت الآلاف. وأحدثوا مدرسة جامعة بالقيروان وهي (دار الحكمة) تُدرس بها العلوم العقلية والرياضية والطبيعية، واستقدموا إليها الأساتذة من الشرق. وقد تخرج منها الأطباء والرياضيون والمحتسبون.

وكان الزاب الجزائري به حلقاته بالجوامع وزواياه للتدريس بالبادية، وكانت مدنه تضاهي مدن إفريقيا ذاتها في العلم ونشره والانكباب عليه، فقد كانت (طبنة) أهم دار للعلم ما بين القيروان وتاهرت، وكان الزابيون يتعلمون بمسقط رأسهم ثم يذهبون إلى القيروان للاستزادة، ومنها إلى المشرق للتبحر(12).

لكن الجدير بالذكر هنا؛ أن أمراء الدولة الأغلبية "كانوا متحيزين للمذهب الحنفي في الفروع، ناصرين للمذهب المعتزلي في العقائد، وذلك لتبعية هذه الدولة لحكم الخلافة العباسية في بغداد في فترة كان خلفاؤها يتبنون هذين المذهبين وينصرونهما بل يفرضونهما على الناس فرضا. لكن سواد أهل إفريقية كانوا تبعا لعامة العلماء بها على مذهب مالك، مذهب أهل السنة والجماعة. لذا احتدم الصراع بين المذاهب المختلفة في الأصول والفروع، فلما ولي سحنون ومن بعده عيسى بن مسكين وغيرهما من المالكية قضاء إفريقية فرّق سحنون جميع المخالفين ومنع الفتوى بغير المذهب المالكي"[13].

وهذا لا يعني أن سحنونا كان رجلا متعصبا منغلقا، فهو وإن كان يعمل على نشر "المذهب المالكي، لكنه لم يمنع أسد بن الفرات من تدريس المذهب الحنفي معه، وكان يجلس إلى منافسيه من الحنفية مثل سليمان بن عمران"[14].

لكن الواقع أن هذا كان في أول الأمر، أما بعد ذلك، فقد احتد الصراع بين المذهبين الحنفي والمالكي، حيث يذكر الشيخ عبد الرحمن الجيلالي؛ أنه كان هناك خلاف قائم بين أتباع المذهبين المالكي والحنفي، وكثيرا ما تفاقم الخلاف والجدل بين الحاكم والمحكوم حتى بالغ الولاة في البطش بمخالفيهم إلى حد القتل في بعض الأحيان، ولكن المالكية تصلبوا في التمسك بموقفهم إلى النهاية[15].

4- الدولة العبيدية الفاطمية (297-387هـ/ 909-996م):

قامت الدولة الشيعية العبيدية الفاطمية، في سنة 297 هـ، على أنقاض الدولة الرستمية والدولة الإدريسية والدولة الأغلبية.

وتنتسب هذه الدولة إلى مؤسسها عبيد الله المهدي الشيعي.

وكانت هذه هي الدولة الأولى التي اتحدت تحت لوائها بلدان إفريقيا الشمالية. بمعنى أن الدولة الفاطمية قد امتدت رقعتها الجغرافية ما بين تونس شرقا إلى المغرب الأقصى غربا.

وقد كان بالوطن الجزائري يومئذ أربع ولايات: ولاية المسيلة، وهي تشتمل على مواطن زناتة بالزاب والحضنة، ومواطن عجيسة ما بين سطيف وقلعة بني حماد. وولاية باغاية المشتملة على وطن كتامة من نواحي عنابة وقالمة إلى نواحي سطيف وجيجل. وولاية أشير المحتوية على مواطن صنهاجة وما يجاورها من زواوة وزناتة. وولاية تاهرت المشتملة على مواطن مغراوة ما بين مليانة ومازونة، ويفرن، وغالب بلاد زناتة.

وقد كان من نتائج نشأة دولة العبيديين بالمغرب الإسلامي؛ أن نشأ معها مذهب التشيع بعقائده وقواعده. والشيعة ـ كما هو معروف ـ فرق متعددة، أشهرها فرقتان: الإمامية والزيدية، ولكل منهما طوائف وفروع وأتباع، منها مذهب الإسماعيلية المتفرع عن الإمامية، وكان هذا المذهب هو التوجه الرسمي الذي تبنته الدولة العبيدية غداة نشأتها.

"وقد ازدهرت الحركات الفكرية والثقافية في عهد الفاطميين، ووجدت الأفكار الشيعية طريقها إلى الناس عن طريق حلقات الدروس التي كان ينظمها دعاة الفاطميين في مختلف المدن المغربية، خاصة رقادة والقيروان وتلمسان وبجاية وغيرها"[(16)].

وكانت لهؤلاء الشيعة آراء كثيرة جديدة على أهل المغرب الإسلامي، الذين كان أكثرهم من المالكية، لذلك قامت مجالس المناظرة والجدل والمساجلة بين شيوخ المذهب المالكي مذهب البلاد القديم وبين رؤساء وزعماء المذهب الشيعي الجديد. وكانت هذه

المناظرات كثيرا ما تنتهي بهزيمة زعماء المذهب الشيعي، مما كان يثير حفيظتهم ويوغر صدورهم.

وقد حاول الشيعة فرض مبادئهم وعقائدهم بقوة السلاح، وهو ما جعل الصراع بينهم بين المالكية يصبح أشد ضراوة وأوخم عواقب. وكان من نتيجة ذلك أن تعرض مشيخة المالكية للمحن والرزايا، كابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن القابسي، وأبي عمران الفاسي وغيرهم كثير، وعظمت الحوادث والوقائع التي أدت إلى استشهاد عدد عظيم من العلماء والعُبَّاد، ولم ينج أحد من أهل المذاهب الأخرى يومئذ إلا الحنفية، لموافقتهم للشيعة في بعض المسائل، ولذلك أسندوا إليهم القضاء والرياسة(17).

ورغم ذلك كله، إلا أن المذهب الشيعي لم يُقَدَّر له أن يحتفظ بوجوده ويبقى له أثر ببلاد المغرب العربي، لأنه ارتطم بموقف الفقهاء المالكيين الذين كانوا يشخصون ويمثلون المذهب السني(18).

يقول الدكتور حسين مؤنس في معرض حديثه عن إمام العبيديين عبيد الله المهدي، وذلك في تقديمه لكتاب (تهذيب النفوس) لابن المالكي:

"جاهره شيوخ إفريقية بإنكار مذهبه وازْوَرُّوا عنه، وتبعهم في ذلك عامة الناس، ووقفت إفريقية كلها موقف معارضة سلبية... وأحس عبيد الله الشيعي أنه بين رعية لا تطيقه ولا تقبل عليه، فحاول إرغامها على السير معه بحد السيف، وأراق من الدماء شيئا عظيما، فلم يتحول الناس عما كانوا عليه... وحَسِبَ أنه إذا ندب بعض الظاهريين من فقهاء مذهبه الشيعي ودعاته لمساجلة شيوخ إفريقية لاستطاع إلزامهم الحجة وتسفيه آرائهم، ومن ثم بدأت هذه المجالس الفريدة التي دارت المناقشات فيها بين دعاة الشيعة وفقهاء إفريقية... وقد انجلت هذه المجالس والمساجلات عن هزيمة

لدعاة الشيعة، إذ ثبت لهم فقهاء المالكية وأفحموهم بالحجة بعد الحجة... وهذا هو السبب الحقيقي في تفكير العبيديين في الانتقال من إفريقية"[19].

5- الدولة الزيرية الصنهاجية (361. 405هـ/ 972.م):

تنتسب هذه الدولة إلى عاهل صنهاجة وزعيمها الأكبر زيري بن مناد الصنهاجي.

وصنهاجة عَلَم يُطلق على وطن وقبيلة، أما الوطن فهو قطعة من أرض الجزائر ما بين وطن زواوة شرقا وأماكن زناتة غربا، ويمتد على الساحل البحري من مدينة الجزائر إلى تونس، يحده وطن الحضنة والمسيلة والمدية ومليانة.. وأما القبيلة فإنها راجعة بنسبها إلى جذمين: قار وحزمار ابني صنهاج، من قبائل البرانس، وهي ذات بطون وأفخاذ منتشرة بكامل الشمال الإفريقي.

وقد كان لهذه القبيلة فضل كبير في توطيد مكانة الفاطميين العبيديين واستتباب الأمر لهم في بلاد المغرب، لذلك أحرزت مقاما رفيعا ومكانا ساميا لدى الدولة، وكان من أثر ذلك أن أكرم الخليفة الفاطمي زيري وأطلق يده في كل مكان تغلب عليه أو احتله لصالح الفاطميين، وولاه أمر تاهرت وباغاية.

ولما قُتل زيري في سنة 360 هـ، وكان المعز بن المنصور العبيدي قد عزم على الانتقال إلى مصر، استخلف على المغرب بلكين بن زيري، فقام هذا الأخير بإعلان الاستقلال عن الفاطميين، وبذلك تأسست الدولة الزيرية في المغرب. وبعد وفاة بلكين تولى ابنه المنصور. ولما توفي تولى الإمارة ابنه باديس، وبعد باديس ابنه المعز، هذا الأخير الذي ساس الدولة أحسن سياسة ودبر المملكة أحسن تدبير، وقد بلغ العلم والعمران في عهده أوجهما.

وعلى الرغم من العمر القصير لهذه الدولة إلا أنها شهدت حركة حضارية دائبة وحققت ازدهارا نسبيا في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، "ولم تكن الحياة الثقافية أقل ازدهارا من العمران المادي والحيوية الاقتصادية، مع وجود أمثال أبي الحسن بن رشيق القيرواني (385 - 463 هـ/ 995 - 1071م)، وأبي العباس أحمد الباغاني الفقيه المقرئ (ت. 401 هـ/ 1011م)، وابن عمرو الوهراني من رجال القرن الخامس، والفقيه المجتهد أحمد بن نصر الداوودي (ت. 402 هـ)، وغيرهم من كبار رجال الحضارة الإسلامية"[20].

والذي نود أن نشير إليه هنا مما يتعلق بموضوعنا؛ أن المذهب الشيعي ظل هو مذهب الدولة الرسمي، حتى عهد المعز بن باديس الذي استثمر رفض أهل البلاد للمذهب الشيعي وميلهم إلى المذهب السني، فأعلن انفصاله السياسي عن الفاطميين واستقلاله بالمغرب، فانتحل مذهب أهل السنة، وحمل الناس على مذهب الإمام مالك ومنعهم من تعدد المذاهب. بل قام بجمع الفقهاء بين يديه، وكان فيهم الحنفية والملكية، فسألهم عن موطن أبي حنيفة، فقيل له: الكوفة. فقال: ومالك؟ فقالوا: المدينة. فقال: عالم أهل المدينة يكفينا. وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان. وبذلك حمل الناس على التمسك بمذهب عالم المدينة وإمام دار الهجرة.

كانت تلك بداية الانتصار الرسمي للمذهب المالكي، وهو ما تبعه إنكار المذهب الشيعي ومنعه، بل ومُنع معه المذهب السني الحنفي أيضا[21]. وكان ذلك سنة 443 هـ تقريبا[22].

يقول ابن خلكان: "كان مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بإفريقية أظهر المذاهب، فحمل المعز المذكور جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك رضي الله عنه، وحسم مادة الخلاف في المذاهب"[23].

6- الدولة الحمادية (398.547هـ/ 1007.1153م):

كان ابتداء نشأة الدولة الحمادية، حين أعلن حماد بن بلكين بن زيري استقلاله بحكم الجزائر عن الدولة الزيرية الصنهاجية، مما أدى إلى نشوب الحرب بينه وبين ابن أخيه باديس بن المنصور بن بلكين بن زيري ثم بينه وبين المعز بن باديس بعد وفاة باديس.

وقد اتخذ حماد في ابتداء أمره من القلعة عاصمة له، وكان مقره أحيانا في أشير، وقد استمر في سلطانه إلى أن وافاه الأجل بالقلعة سنة 419 هـ، وتولى الحكم من بعده ولده القائد[24].

هذا، ولعل مما امتاز به الحماديون؛ أنهم اهتموا بعلوم الشريعة الإسلامية، وأولوها عناية خاصة، فقد أسسوا المساجد والزوايا، وجعلوا منها مجالا خصبا لحركة علمية وفكرية كبيرة، شملت مختلف العلوم الشرعية من تفسير وقراءات وحديث وفقه وتصوف.

وقد حظي المذهب المالكي على عهدهم بالمكانة البارزة، حيث لقي من رجال الدولة الحمادية كل دعم ورعاية، في العلانية والخفاء على سواء. حتى أصبح هذا المذهب هو مصدر الأحكام والقضاء في الدولة.

وهذه الحظوة التي نالها المذهب المالكي، كان لها دورها في الاستقرار الثقافي للدولة الحمادية، حيث تحقق نوع من الوحدة الفكرية والعاطفية، لم يتوفر لدول إسلامية

أخرى في المشرق العربي في تلك الفترة، أين كان الصراع محتدما بين أهل السنة والروافض.

وكان من نتائج اهتمام الحماديين بالمذهب المالكي وانتصارهم له؛ أن انتشرت الدراسة الفقهية على المذهب المالكي، وأصبحت الكتب المعتمدة في المذهب هي المراجع الرئيسة المعتمدة في التفقه والاجتهاد، وذلك مثل: الموطّأ للإمام مالك، والمدونة برواية سحنون، والتلقين للقاضي عبد الوهاب، والواضحة لابن حبيب السلمي، والعتبية للعتبي، والأسدية لأسد بن الفرات.

ولقد وُجِد في المدن الكبرى على عهد الحماديين، كبجاية والقلعة وتاهرت وبونة، علماء أجلاء وفقهاء كبار، كانوا مقصد طلبة العلم من أقطار المغرب العربي الكبير ومن الأندلس أيضا، وكانت لبعضهم شهرة على امتداد العالم الإسلامي[25].

وكان من أبرز هؤلاء العلماء؛ مروان بن علي الأسدي، المعروف بالبوني، الذي استقر ببونة بعد رحلة طويلة في ربوع العالم الإسلامي، حيث عقد بها مجلس العلم ووفد إليه الطلاب من مختلف بلاد الأندلس والمغرب، وألف كتابا في شرح الموطأ، وقد توفي حوالي سنة 440 هـ.

ومن هؤلاء أيضا؛ موسى بن حماد الصنهاجي، الذي كان فقيها حافظا من جلة القضاة. وقد توفي سنة 535 هـ بمراكش.

ويكفي هنا كنموذج للازدهار العلمي والثقافي الذي شهدته مدن الدولة الحمادية؛ أن نذكر أن بجاية كانت قد شهدت "نهضة علمية وفكرية هائلة خلال العصر الحمادي، والعصور التي تلته إلى مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وقامت بها مدارس ومعاهد علمية ذات شهرة، ومساجد جامعة، وزوايا صوفية عريقة، ونبغ بها

علماء أجلاء، وفقهاء ذوو الرأي في الشريعة الإسلامية، وشعراء فحول، وحكماء متضلعون في الفلسفة والحكمة وعلم التوحيد، ولغويون مبرزون، ومحدثون أمناء ومدققون في الرواية، ومتصوفون في القمة، ورياضيون مبتكرون، وطلاب علم ومعرفة من كل أنحاء العالم الإسلامي شرقه وغربه من الأندلس إلى بلاد فارس ومن بلاد أوربا... وحسب رواية أبي حامد الصغير الحسن بن محمد المسيلي، فإن بجاية وحدها كان بها تسعون مفتيا أواخر القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي... وذكر ياقوت الحموي بأنه حتى العوام والعمي في بجاية كانوا يحفظون عن ظهر قلب كتب البخاري والمدونة والموطأ، ويشرحونها للناس من ذاكرتهم"[26].

7- دولة المرابطين (472 . 539 هـ/ 1079 . 1145م):

مما هو معروف عن دولة المرابطين أن ما ارتكزت عليه كأساس في نشأتها السياسية هو الدين، فباسم الدين رسخت قواعدها في الملك وتمكنت جذورها من الأرض، وذلك بفضل مؤسسها الأول عبد الله بن ياسين الجزولي، المتوفى سنة 451 هـ، 967م.

وقد كان عبد الله بن ياسين هذا فقيها مالكي المذهب، ولذلك كانت جميع أقواله وأفعاله تجري على مقتضى قواعد الفقه المالكي، وقلده في ذلك المرابطون حكومة وشعبا. وقد كان له الفضل الكبير في نشر الإصلاح الديني والسياسي أيضا بين قبائل صنهاجة وكدالة ولمتونة ومسوفة، فعم المذهب المالكي سائر أرض المغرب.

وبعدما التحق المرابطون بالأندلس بعد ذلك، وجدوا هناك مذهب مالك منتشرا بها أيضا، فكان أن تغلغلت المالكية حينئذ في الأمة وأصبحت الحكومة لا تقضي أمرا إلا على وفق هذا المذهب.

وبذلك حاز فقهاء المالكية تقدما عظيما، وتمتعوا "بمنزلة كبيرة ونفوذ واسع في ميادين التشريع، والشؤون السياسية والمجالات الفكرية"[27].

كما نبذ الناس النظر ـ يومئذ ـ فيما سوى ذلك من المذاهب في الأصول والفروع، وبالغت الدولة في التمسك بهذا المظهر..

وفي ذلك ينقل الحجوي عن صاحب (المعجب) قوله: "... ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكام كبيرها وصغيرها موقوفة عليهم... فعظم أمر الفقهاء، وانصرفت وجوه الناس إليهم فكثرت أموالهم واتسعت مكاسبهم.

ولم يكن يحظى عند أمير المسلمين إلا من عَلِمَ عِلْمَ الفروع على مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمن كتب المذهب وعُمِل بمقتضاها ونُبِذَ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسيَ النظرُ في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمن يعتني بهما كل الاعتناء"[28].

ولم يكن لأهل المذاهب الأخرى ظهور في الجزائر، إلا في بنطيوس من قرى بسكرة، التي كان بها مسجد واحد للإباضية. كما كان أهل سيدي عقبة مالكية على طريقة أهل العراق، التي سبق أن جاء بها إلى المغرب الإسلامي كل من القاضي أبي بكر بن العربي والقاضي أبي الوليد الباجي في أوبتهما من رحلتهما العلمية إلى المشرق.

وقد اشتهر من فقهاء المالكية في الجزائر على عهد المرابطين؛ العلامة الفقيه الصالح أبو عبد الملك مروان بن علي الأسدي القطان البوني. الذي، بعد تحصيله للعلم، تجرد للتدريس والتأليف، فكتب شرحه المختصر لموطأ الإمام مالك، الذي تم تداوله بكثرة بعد ذلك وصار معول الناس في دراسة الموطأ على هذا الشرح.

كما اشتهر أيضا؛ الإمام المتفنن الفقيه المجتهد القاضي أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي، وكان يكنى بأبي حامد الصغير. جمع بين العلم والورع والعمل. ولي قضاء بجاية فكان القاضي المثالي. ثم اشتغل بدراسة العلم وتدريسه بجامع بجاية ومال إليه الناس وعولوا عليه في أمور دينهم. توفي رحمه الله في حدود سنة 580 هـ(29).

ومما يُذكر لدولة المرابطين أنها كانت "أول دولة تعطي المغرب وحدة مذهبية وثيقة عن طريق نشر المذهب المالكي فيه"(30).

8- دولة الموحدين (515.668هـ/ 1121.1269م):

نشأت دولة الموحدين على أنقاض دولة بني حماد، حيث إن بني حماد وإن استطاعوا أن يحرسوا أكثر ملكهم من زحف المرابطين، فإنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا أمام زحف الموحدين، فأخلوا لهم الطريق، وامتد سلطان الموحدين حتى شمل الشمال الإفريقي كله(31).

ومما هو شائع لدى كثير من المؤرخين والباحثين؛ أن ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، عند عودته من المشرق، جاء معه بأفكار وعقائد جديدة في أصول الدين والتشريع لم يكن لأهل المغرب الإسلامي بها عهد.

فكان مما أخذهم به؛ التفقه على طريقة السلف، من غير انتساب إلى مذهب إمام، فخرج بهم من تعاليم المالكية المنتشرة يومئذ في عموم المغرب.

وبذلك ظهرت نزعة الاجتهاد المطلق وأخذ الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة مباشرة، مع الإعراض عن النظر في كتب فقه الفروع.

وقد تأسست على عهد الموحدين لجنة من أعيان العلماء همها تجريد آيات الأحكام والأحاديث الصحيحة. وقد قامت هذه اللجنة باستخراج مجموعة من الأحكام مُسْتَدَلاً عليها بالقرآن والحديث، ونشرتها الحكومة في أنحاء المملكة ملزِمة الناس العمل بها وإحراق ما دونها من كتب الفروع، وشددت العقاب على من يخالفها.

ولذلك اعتبر بعض المؤرخين أن الموحدين يمثلون "حركة احتجاج من الناحية الفكرية ضد المذهب المالكي السائد في المغرب والذي يتسم بالتشدد والمحافظة"[32].

وقد استمر الأمر بالموحدين على هذا النهج إلى عهد الخليفة إدريس المأمون بن المنصور، الذي سعى إلى توطيد دعائم ملكه وسلطانه عن طريق القضاء على نزعة أسلافه الموحدين في العقائد والتشريع، وعمل على رفض تعاليم ابن تومرت والرجوع بالناس إلى مذهب مالك استعطافا للرعية الناقمة عليه[33].

لكن الدكتور عبد المجيد النجار يرى غير هذا الرأي الشائع، ويؤكد أن النزعة الظاهرية عند الموحدين كان لها أثر إيجابي في خدمة المذهب المالكي، ولم يكن مقصود الموحدين هدم مذهب مالك، وإنما كان مقصودهم الرجوع به إلى طريقة السلف...

يقول: "أما موقف الموحدين من مذهب مالك على الأسس التي وضعها، فإنه لم يكن موقفا معاديا، بل على العكس من ذلك كان متبنيا لهذا المذهب، وهو ما يبدو جليا من أخذ المهدي بأصل خاص من أصول مالك، وهو عمل أهل المدينة... كما يبدو في اعتماد الموحدين عموما على موطأ مالك أصلا من أصولهم، وإبداء العناية المستمرة به، والدرس الدائب له، وكما هو معروف فإن موطأ مالك ليس هو كتاب حديث فقط، بل هو كتاب فقه أيضا... فالموحدون إذن لم يخالفوا مالكا، بل ساروا وفق منهجه في

استخراج الفقه من نصوص القرآن والحديث، وهو ما جعل بعض المؤرخين يذهبون إلى أن الموحدين دعموا مذهب مالك ونصروه"[34].

ويمكن أن نشير هنا إلى ما كان لبجاية الجزائرية من دور في عهد الدولة الموحدية، فهذه الحاضرة أمكنها في العهد الموحدي المحافظة على مركز القلعة الثقافي الممتاز، إذ علاوة على علماء القلعة الذين انتقلوا إليها، وردت عليها نخبة من علماء الأندلس الذين شجعهم المنصور وسهل لهم سبل الإقامة ماديا وأدبيا، ففي مدة قليلة صار علماء الأندلس يمثلون أغلبية الطبقات المثقفة ببجاية... كان هؤلاء العلماء الذين وردوا على بجاية من بقايا أنصار الفقهاء المالكيين، وبالطبع كانت وجهتهم السياسية تميل إلى دولة المرابطين التي قضى عليها الموحدون. لم ينس الفقهاء الأندلسيون أنهم لم يشاهدوا عهد استقرار وتقدير وتأييد في كفاحهم الطويل الذي ابتدأ منذ ظهور الدولة الشيعية في إفريقية، مثل ما نالوه في عهد المرابطين، خصوصا بالأندلس والمغرب، ولهذا لم يطمئنوا للانقلاب الذي أحدثته دولة الموحدين، بل عدوه كارثة... ولهذا كان رد الفعل؛ مساهمتهم المبكرة في المؤامرة التي دبروها لبني غانية بقايا دولة المرابطين بجزر ميورقة، وسهلوا لهم احتلال بجاية التي كانت منطلق شرارة هذه الثورة، التي ــ رغم ما لاقته من مقاومة ــ كانت نتيجتها تفكيك عرى دولة الموحدين والإطاحة بها وقلع جذور الفكرة الموحدية من أساسها عند ملوكها، حتى صاروا يتبرؤون منها ويلعنون مؤسسها من أعلى منابر مساجد العاصمة، أسوة بما فعله ملوك بني زيري مع الفاطميين[35].

9- الدولة الحفصية (627. 981هـ/ 1229. 1273م):

امتازت الدولة الحفصية في أول نشأتها بملوكها الذين كانوا من أكـــابر العلمـــاء، فنالت الثقافة في عهدهم ازدهارا، وغص بلاط ملوكها بفطاحل العلماء والمؤلفين الذين خلدوا العهد الحفصي وبوؤوه مكانة سجلها له التاريخ، ولم يحظ بها إلا دول قليلة[36].

وقد ازدهرت الدراسة الفقهية على المذهب المالكي على عهد الحفصـــيين، حيـــث يحدثنا الغبريني بشيء من التفصيل عن كتب الدراسة والفنون التي كانت تدرس عهدئذ بالجزائر، فهو يذكر لنا من دواوين أمهات الفقه؛ موطأ الإمـــام مالـــك، والتهـــذيب للبرادعي والجلاب، والتلقين للقاضي عبد الوهاب البغدادي، ومختصر ابـــن أبي زيـــد ورسالته الشهيرة، والمدونة وكتاب عبد الله بن عبد الحكم، والتفريع لابـــن الجـــلاب، والتبصرة للخمي، وكتب ابن العربي والمازري والقاضي عياض. وكان من كتب الفقه المالكي المتداولة يومئذ بالجزائر، بل وبكامل المغرب الإسلامي: كتاب أبي عمـــرو بـــن الحاجب، المعروف بالمختصر الفرعي.

وكان في جملة من عني بشرح هذا الكتاب أو التعليق عليه مـــن علمـــاء الجزائـــر: الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وعبد الرحمن بن الإمام التلمساني، ومحمد بـــن عبـــد الله التلمساني، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي، وآخرين.. ولم يكن يومئذ بالجزائر أو غيرها من بلاد المغرب من يعرف مختصر خليل، حتى جاء به أبو محمد بن الفتوح التلمســـاني سنة 805 هـــ/ 1402م، فأقبل عليه الناس وعنوا به وتناولوه بالشـــرح والتـــدريس، مكتفين به عن غيره من بقية دواوين الفقه المالكي وأمهاته[37].

وبما أن الدولة الحفصية قد حكمت بعض مناطق الجزائر لمدة 312 سنة[38]، وكانت بجاية خلال ذلك تمثل العاصمة الثانية للدولة، فيمكن أن نشير هنـــا ـــ فيمـــا يتعلـــق

بموضوعنا ــ إلى أحد العلماء الجزائريين الذين كانت لهم مكانة مرموقة في عهد الحفصيين وخدم المذهب المالكي خدمة جليلة، وهو عالم بجائي أمكنه أن يحدث ثورة ثقافية في ميدان كانت له أهمية في ذلك العهد، ألا وهو ميدان الفقه المالكي، والفقه المالكي إذ ذاك كان هو دعامة الثقافة الإسلامية، حيث كان الفقهاء قادة الفكر، إلا أن كثيرا منهم استغلوا الظروف التي أُطْلِقَ لهم فيها قيادة وتوجيه الرأي العام، فبالغوا وأسرفوا، حتى جرَّ عليهم موقفهم وابلا من النقد... هذا العالم البجائي هو ناصر الدين المشدالي (631 ــ 731 هـ)، الذي أقام مدة في مصر ونقل إلى بجاية، ومنها إلى المغرب الإسلامي، الطريقةَ التي انتصر فيها أصحابها في ميدان الفقه المالكي، هذه الطريقة التي انتهج فيها الفقه المالكي منهجا جديدا حيث دخل في مقاييس الاختيار والترجيح مقياس جديد، هو مقياس الفتوى والعمل، وكان المشدالي المذكور هو أول من أدخل مختصر ابن الحاجب إلى المغرب العربي.

وقد كان من أثر هذا العالم الجليل، أنه أمكنه أن يخفف من وطأة الخلافات داخل صفوف الفقهاء، إذ رغم براءة ملوك الموحدين من مذهب إمامهم تحت ضغط الرأي العام الذي كان يقوده الفقهاء ويوجهونه، فقد بقيت طبقة تنتصر للظاهرية والموحدية[39].

10- دولة بني مرين (668.796 هـ/ 1269.1393م):

حكمت الدولة المرينية مدة 358 سنة، وكانت مناطق من الجزائر منضوية تحت سلطانها، والتي لم تنته سلطتها عليها إلا سنة 796 هـ/ 1393 م[40]..

وقد كان انتصار بني مرين الزناتيين على المصامدة الموحدين فرصة لفقهاء المالكية، فعملوا على إعادة ريعان المذهب المالكي ونصرته بالمغرب بعد الاضمحلال الذي حل

به على عهد الموحدين، فتأسست يومئذ المدارس الحكومية وانتشر التعليم المجاني بها، وأقبل الطلبة يتلقون العلم بها. وإلى جانب هذه المدارس كانت هناك زوايا وربط أنشأها بعض الأسر النبيلة ذات الميول الصوفية. وقد تنافست تلك المدارس وهذه الزوايا في تعليم الطلاب، مما كان فيه خير للعلم والدين، وكان له أكبر الأثر على الفقه المالكي بالخصوص، فنبغ فيه فطاحل من العلماء.

وكان من هؤلاء النابغين يومئذ؛ عيسى التادلي الفاسي، الذي كتب المدونة من حفظه بعدما استأصلها الموحدون وأحرقوها.

وقد اطردت على عهد بني مرين حركة التأليف في الفقه، وتوسع الفقهاء في الفروع استنباطا وتخريجا على مقتضى قواعد المذهب المالكي[41].

11- الدولة الزيانية (633.962هـ/ 1235.1554م):

كان بنو زيان ولاة للجزائر من قبل الموحدين، فلما ضعف الموحدون واستقل بنو حفص عنهم، أعلن بنو زيان أيضا استقلالهم واتخذوا تلمسان عاصمة لهم.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها دولة بني زيان، وخاصة من قبل الحفصيين جيرانها من الشرق بتونس، والمرينيين جيرانها من الغرب بالمغرب الأقصى، والذين حاول كل منهم اقتطاع مساحات شاسعة لصالحه من أجزاء المغرب الأوسط، على الرغم من ذلك فقد أتيح للزيانيين بعض الاستقرار الذي مكنهم من تكوين دولة استمرت قريبا من ثلاثة قرون[42]..

ويُعتبر عهد أبي حمو موسى من أزهى عهود الدولة الزيانية، فقد أصبحت تلمسان في أيامه حاضرة من أعظم الحواضر، وصارت من أهم عواصم العلم في العالم العربي قاطبة[43].

وقد ازدهرت الحركة الفكرية في عهد بني زيان، وخاصة في مجال العلوم الدينية، مما أدى إلى نبوغ عدد من العلماء الذين ذاع صيتهم في العالم الإسلامي كله، ونذكر من بين الذين اشتغلوا بالفقه منهم:

1- أبو إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي، الذي ألف كتابا في الفروع في عشرة أجزاء شرح به كتاب (تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي، لأبي محمد عبد الوهاب المالكي).

2- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خلف التلمساني (609 ـ 690 هـ)، المشهور بأرجوزته في الفرائض، والتي ألفها وعمره لا يتجاوز الواحدة والعشرين سنة.

3- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الإمام، من تآليفه: شرح على مختصر ابن الحاجب.

4- أبو موسى عمران بن موسى المشدالي (ت 745 هـ)، الذي اشتهر بغزارة علمه، وبخاصة في علم الفروع.

5- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن أبي عمرو التميمي (ت 745 هـ)، من تآليفه: ترتيب كتاب اللخمي على المدونة.

6- أبو عبد الله محمد بن محمد المقري (ت 759 هـ)، وله من التآليف: الحقائق والرقائق، كتاب المحاضرات، كتاب عمل من طب لمن حب، كتاب القواعد.

7- أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف الحسني التلمساني (ت 771 هـ)، وهو صاحب الكتاب المشهور (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول).

8- أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد، المعروف بابن مرزوق الحفيد (776 ـ 842 هـ)، من مؤلفاته: المنزع النبيل في شرح مختصر خليل.

9- أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 909 هـ)، من تآليفه: مغني النبيل في شرح مختصر خليل. وغير هؤلاء كثيرون[44].

وفيما يتعلق بموضوعنا، فقد ظل الناس في المغرب الإسلامي بعد عهد الموحدين على مذهب أصحاب الحديث من أهل السنة، وتقرر رأي المالكية في ذلك، ودان الناس بعقيدة الأشعري، وعم ذلك بلاد الجزائر وبقية بلاد المغرب العربي كله، غير ناحية بلاد مزاب من التراب الجزائري وجزيرة جربة بتونس وجبل نفوسة بطرابلس فإنها بقيت متمسكة بمذهب الإباضية[45].

12- الحكم العثماني (1518.1830م):

كان أبو حمو موسى الزياني السابق الذكر آخر الملوك الأقوياء للدولة الزيانية، إذ سرعان ما حل الوهن بالدولة بعد مقتله، وتعرضت تلمسان للاحتلال من قبل بني مرين وبني حفص أكثر من مرة.

وفي تلك الأثناء كان الإسبان يهاجمون السواحل الجزائرية ويحتلونها واحدا بعد الآخر، وكان آخر ملوك بني زيان موالين لهم، مما استدعى ثورة السكان عليهم واستدعاءهم للعثمانيين لنجدتهم، وهو ما أدى في النهاية إلى السقوط التام للدولة الزيانية وانضواء الجزائر كلها شيئا فشيئا تحت لواء الدولة العثمانية، والتي استمرت تبعية الجزائر لها مدة تزيد على الثلاثة قرون، أي حتى دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830م[46].

وقد كان من أثر انضواء الجزائر تحت لواء العثمانيين؛ عودة المذهب الحنفي إلى الصدارة السياسية بعد غياب دام قرونا طويلة، شجع على ذلك كون العثمانيين من أتباع المذهب الحنفي.

ولما كان المذهب المالكي قائما، وكان السكان الجزائريون متمسكين به، فقد اضطر العثمانيون إلى العمل بمبدأ ازدواجية القضاء.

فقد كانت السلطة القضائية في الجزائر، إبان العهد العثماني، مكونة من محكمتين، يشرف عليهما قاضيان ومفتيان(47).

وبما أن السلطان العثماني كان من المتعلقين بالمذهب الحنفي، وسكان الجزائر من المتعلقين بالمذهب المالكي، فقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين المفتي الحنفي، ويقوم الداي بتعيين المفتي المالكي. وهذا معناه أنه كانت توجد بالجزائر محاكم خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المذهب الحنفي، ومحاكم أخرى خاصة بالسكان الذين ينتمون إلى المذهب المالكي...

وفي القضايا المدنية (مثل البيع والشراء والإيجار والزواج والطلاق الخ...) فقد كان الداي يفوض إلى القضاة لكي ينظروا في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم وتنفيذ الأحكام بسرعة، وكل مسلم يحق له أن يعرض نزاعه على القاضي الحنفي أو المالكي سواء كان جزائريا أو فرنسيا أو مغربيا...

وبالنسبة للطعن في أحكام القضاة، فقد جرت العادة أن ترفع الطعون إلى (المجلس الشريف) الذي يضم القاضي المالكي والقاضي الحنفي، والمفتي المالكي والمفتي الحنفي. وفي كل يوم خميس يجتمع أعضاء المجلس في الجامع الكبير بالجزائر العاصمة وينظرون في الطعون المقدمة إليهم داخل المسجد. أما إذا كان المتخاصمون من غير المسلمين فإن القضاة يخرجون إلى صحن الجامع لكي يستمعوا إلى المشتكين(48).

هذا ما جرى عليه الحال على المستوى الرسمي للدولة، أما على المستوى العلمي والشعبي، فقد ظل العمل بالمذهب المالكي والانتصار له مستمرا طيلة الحكم العثماني

للجزائر، مع وجود بعض العلماء الذين آثروا الانتصار للمذهب الحنفي، مثل ابن علي وابن العنابي وعبد القادر الراشدي.

ومن الجدير بالذكر هنا؛ أنه ليس كل فقهاء المالكية كانوا متمسكين بحرفية المذهب المالكي، فإذا كان هناك من كانوا على تلك الحال، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض علماء المالكية الذين كانوا يصدرون في تدريسهم وفتاواهم عن روح متحررة من التعصب للفروع المذهبية، وإن لم يخرجوا عن القواعد العامة للمذهب، كما كان الحال عليه بالنسبة لكل من عبد الكريم الفكون وأحمد المقري ويحيى الشاوي وأحمد بن عمار.

ومن الجدير بالذكر أيضا؛ أن مختصر خليل في فروع الفقه المالكي، كان قد سيطر على الدراسات الفقهية المالكية في الجزائر خلال هذا العهد، وصار محورا للشروح والحواشي المختلفة. وهو ما يمثل تحولا جذريا في الدراسات الفقهية المالكية التي لم تكن قد عرفت بصورة واضحة مختصر خليل قبل هذا العهد وبهذه الصورة.

هذا وقد اشتهرت المدارس الفقهية المالكية خلال العهد العثماني، في كل من تلمسان ومازونة بالغرب الجزائري، إلى جانب بعض النشاط المحدود في بعض المدن الشرقية مثل قسنطينة وبجاية وعنابة وبسكرة، وفي مدينة الجزائر، تلك المدن التي كانت قد فقدت أغلب علمائها بفعل هجرتهم إلى المشرق العربي أو إلى تونس أو إلى المغرب الأقصى[49].

نكتفي هنا بهذا القدر من الحديث في هذا الموضع، على أمل أن تتاح لنا فرصة أخرى نستكمل فيها البحث في جوانبه المختلفة، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا إلى ذلك، بفضله وكرمه.

الهــوامــش

1- كيف رسخ المذهب المالكي في المغرب العربي؟ مقال للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، في مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد 3، ذو الحجة 1414 هـ، جوان 1994م، ص: 226.

2- رياض النفوس، لأبي بكر المالكي، ج: 1، ص: 215.

3- مقدمة تحقيق كتاب الموطأ برواية علي بن زياد، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ص: 35.

4- عن: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، للأستاذ محمد بن حسن شرحبيلي، ص: 32 ــ 35، بتصرف.

5- المدارك، ج: 1، ص: 25. نقلا عن: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي، ص: 22.

6- المدارك، للقاضي عياض، ج: 1، ص: 26.

7- مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التاريخ، مقال للأستاذ المهدي البوعبدلي رحمه الله، مجلة الأصالة ــ الجزائر، السنة 2، العدد 7، صفر ــ ربيع الأول 1392 هـ/ مارس ــ أبريل 1972 م، ص: 6.

8- انظر: موجز التاريخ العام للجزائر، للأستاذ عثمان الكعاك، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ص: 115 ــ 145.

9- انظر: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، للدكتور ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط: 1، 1999، ص: 13.

10- راجع ما كتبه الدكتور إبراهيم بحاز في كتابه (الدولة الرستمية)، نشر: جمعية التراث ــ القرارة.

11- عن: تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، دار الثقافة ــ بيروت، ج: 1، ص: 183 ــ 187.

12- عن: موجز التاريخ العام للجزائر، للأستاذ عثمان الكعاك رحمه الله، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط: 1، 2003 م، ص: 109 ــ 114، بتصرف.

13- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى نهاية العصر المرابطي، للأستاذ محمد حسن شرحبيلي، ص: 160.

14- موسوعة دول العالم الإسلامي رجالها، لشاكر مصطفى، دار العلم للملايين ــ بيروت، ط: 1، 1993، ج: 2، ص: 918.

15- عن: تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، ج: 1، ص: 202.

16- الموجز في تاريخ الجزائر، للدكتور يحيى بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائــر، 1999، ج: 1، ص: 144.

17- راجع: المدارك، للقاضي عياض، ج: 1، ص: 25. أعمال الأعلام، ص: 73. تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، ج: 1، ص: 227 ــ 229.

18- مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التاريخ، مقال للأستاذ المهدي البوعبدلي، م. س، ص: 6.

19- نقله الشيخ المهدي البوعبدلي في مقاله السابق الذكر: مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التــاريخ، ص: 8 ــ 9.

20- موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، لشاكر مصطفى، ج: 2، ص: 918.

21- عن: تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، ج: 1، ص: 258.

22- أعمال الأعلام، ص: 73 ــ 74.

23- وفيات الأعيان، ترجمة المعز بن باديس.

24- عن: تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، ج: 1، ص: 277 وما بعدها.

25- عن: دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الوفاء ودار الصحوة ــ القاهرة، ط: 2، ص: 257 ــ 259، بتصرف.

26- الموجز في تاريخ الجزائر، للدكتور يحيى بوعزيز، ج: 1، ص: 161.

27- نفسه، ج: 1، ص: 15.

28- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للشيخ محمد بن الحسن الحجوي، مج: 2، ج: 4، ص: 200.

29- عن: تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي، ج: 1، ص: 311.

30- موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، لشاكر مصطفى، ج: 2، ص: 927 ــ 928.

31- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، للدكتور أحمد شلبي، ج: 4، ص: 211.

32- موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، لشاكر مصطفى، ج: 2، ص: 931.

33- عن: تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، ج: 2، ص: 20 ــ 23، بتصرف..

34- عن: المهدي بن تومرت، للدكتور عبد المجيد النجار، ص: 495..

35- الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وآثارها، مقال للشيخ المهدي البوعبدلي رحمه الله، مجلة الأصالة ــ الجزائر، السنة 4، العدد 19، صفر ــ ربيع الأول 1394 هــ/ مــارس ــ أبريــل 1974م، ص: 136..

36- الحياة الفكرية ببجاية، م. ن، ص: 138.

37- عن: تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، ج: 2، ص: 75 — 76، بتصرف.

38- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، للدكتور عمار بوحوش، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط 1، 1997 م، ص: 50.

39- الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وآثارها، م. س، ص: 137 — 138.

40- التاريخ السياسي للجزائر، لعمار بوحوش، م. س، ص: 50.

41- عن: تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، ج: 2، ص: 113 — 114، بتصرف.

42- تاريخ المغرب الكبير، للدكتور السيد عبد العزيز سالم، دار النهضة العربية — بيروت، 1981، ج: 2، ص: 872 — 873، بتصرف.

43- موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية، للدكتور أحمد شلبي، ج: 4، ص: 211 — 213، بتصرف.

44- الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان، دراسة للدكتور عبد الحميد حاجيات، مجلة الأصالة — الجزائر، السنة الرابعة، العدد 26، رجب — شعبان 1395 هـ/ جويلية — أوت 1975 م، ص: 139 — 149، بتصرف.

45- عن: تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، ج: 2، ص: 247، بتصرف..

46- راجع التفاصيل في كتاب: موجز التاريخ العام للجزائر، للأستاذ عثمان الكعاك رحمه الله، م. س، ص: 267 وما بعدها.

47- المختصر في تاريخ الجزائر، للدكتور صالح فركوس، دار العلوم — عنابة، 2002، ص: 118.

48- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، للدكتور عمار بوحوش، م. س، ص: 71 — 72.

49- انظر التفاصيل في: تاريخ الجزائر الثقافي، للدكتور أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط: 2، 1405 هـ، 1985 م، ج: 2، ص: 69 وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع

1- كيف رسخ المذهب المالكي في المغرب العربي؟ مقال للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، في مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد 3، ذو الحجة 1414 هـ، جوان 1994م.

2- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، للأستاذ محمد بن حسن شرحبيلي، وزارة الوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، 1421 هـ، 2000 م.

3- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي، منشورات عكاظ — المغرب، بدون تاريخ.

4- مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التاريخ، مقال للأستاذ المهدي البوعبدلي رحمه الله، مجلة الأصالة ــ الجزائر، السنة 2، العدد 7، صفر ــ ربيع الأول 1392 هــ/ مارس ــ أبريل 1972م.

5- من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، للدكتور ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإســلامي ــ بيروت، ط: 1، 1999.

6- موجز التاريخ العام للجزائر، للأستاذ عثمان الكعاك رحمه الله، دار الغرب الإســلامي ــ بــيروت، ط: 1، 2003 م.

7- موسوعة دول العالم الإسلامي رجالها، لشاكر مصطفى، دار العلم للملايين ــ بيروت، ط: 1، 1993.

8- الموجز في تاريخ الجزائر، للدكتور يحيى بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر، 1999 م.

9- دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الوفاء ودار الصحوة ــ القاهرة، ط: 2.

10- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، للدكتور أحمد شلبي، دار النهضة المصرية ــ القاهرة.

11- الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وآثارها، مقال للشيخ المهدي البوعبدلي رحمه الله، مجلة الأصالة ــ الجزائر، السنة 4، العدد 19، صفر ــ ربيع الأول 1394 هــ/ مارس ــ أبريل 1974م.

12- المهدي بن تومرت: حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، للدكتور عبد المجيد النجــار. دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط: 1، 1403 هــ، 1983 م.

13- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، للدكتور عمار بوحــوش، دار الغــرب الإســلامي ــ بيروت، ط 1، 1997 م.

14- تاريخ المغرب الكبير، للدكتور السيد عبد العزيز سالم، دار النهضة العربية ــ بيروت، 1981.

15- الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان، دراسة للدكتور عبد الحميد حاجيات، مجلة الأصالة ــ الجزائــر، السنة الرابعة، العدد 26، رجب ــ شعبان 1395 هــ/ جويلية ــ أوت 1975 م.

16- تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، دار الثقافة ــ بيروت، ط: 4، 1400 هــ، 1980 م.

17- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للشيخ محمد بن الحسن الحجوي، طبعة بيروت.

18- المختصر في تاريخ الجزائر، للدكتور صالح فركوس، دار العلوم ــ عنابة، 2002.

19- تاريخ الجزائر الثقافي (جزءان)، للدكتور أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب ــ الجزائر، ط: 2، 1405 هــ، 1985 م.

20- الدولة الرستمية، للدكتور إبراهيم بحاز، نشر جمعية التراث ــ القرارة، ولاية غرداية، ط1.

مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

مجلة علمية أكاديمية دورية محكمة

تصدر عن مخبر بحث الشريعة

جامعة الجزائر

السنة الأولى 1425 هـ / الموافق لـ 2004 م العدد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

مجلة علمية أكاديمية محكمة سنوية

قواعد النشر في مجلة البحوث العلمية للدراسات الإسلامية

1- أن يكون البحث مبنيا على الكتاب والسنة يمتاز بالأصالة ويراعى فيه الموضوعية والعمق والشمول.
2- أن يلتزم الباحث بالمنهج العلمي شكلا وموضوعا.
3- أن لا يكون البحث قد سبق نشره.
4- أن يتراوح عدد صفحاته بين 15 و20 صفحة.
5- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.
6- تقوم إدارة المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص أبحاثهم قبولا أو رفضا أو تعديلا، والهيئة غير ملزمة بتبرير الرفض.
7- لا يجوز إعادة نشر أي موضوع من موضوعات المجلة إلا بإذن كتابي من إدارتها.
8- ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل رأي المجلة بالضرورة.

- تصفيف وإخراج.

العنوان:
ملحقة جامعة الجزائربوزريعة.
شارع جمال الدين الأفغاني، بوزريعة، الجزائر.
هاتف/فاكس: 27 77 63 021 (نيابة الدراسات العليا بالجامعة المركزية).
البريد الإلكتروني: labo-charea@univ-alger.dz

محتويات العدد